عقوبات المخالفات الصحية وأثرها على تقدم الأحوال الصحية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

دكتـــور
فوزى السيد السيد المصرى
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

بذلت الحكومة جهوداً ضخمة للنهوض بالصحة العامة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر معتمدة فى ذلك على تطبيق عدد من الإجراءات الصحية اللازمة لذلك مثل الاهتمام بنظافة الطرقات والأزقة، ونقل مقابر دفن الموتى إلى خارج المدن بعيداً عنها، وفرض الحجر الصحى عند تفشى الأوبئة، كما اهتمت بالتطعيم ضد الجدرى، وغير ذلك من الإجراءات اللازمة للوقاية من الأمراض والأوبئة .

ولما كان الأهالى حديثى عهد بمثل تلك الإجراءات فإنهم كانوا يتحايلون على عدم تنفيذها تارة أو يقصرون فى اتباعها تارة أخرى أو لايأخذونها بمأخذ الجد تارة ثالثة.. ورغم تنبيهات الحكومة المتكررة لهم بعدم مخالفة القانون الصحى إلا أن تنبيهاتها كانت تذهب أدراج الرياح فى كثير من الأحيان، ولذا فلم يكن أمام الحكومة من بد سوى اللجوء إلى استخدام أقصى العقوبات ضد مخالفى تلك الإجراءات الصحية .

ويمكن القول أن تلك العقوبات - التى كانت قاسية جداً فى بعض الأحيان - كانت رادعة بالفعل لكل من سولت له نفسه أن يقصر فى تطبيق القانون الصحى أو يتحايل عليه، فأدت إلى ردع المخالفين وتخويف الآخرين من العقاب الشديد، ونتج عن ذلك امتثال الجميع للقانون الصحى واتباع الإجراءات الصحية التى فرضتها الحكومة، مما كان له أثره على تقدم الأحوال الصحية فى مصر فى تلك الفترة .

والله الموفق،

دكتـــور

فوزى المصرى

١٩٩٨

عانت الشئون الصحية فى مصر كثيراً من الإهمال خلال العهد العثمانى حيث لم تلق العناية الكافية من السلطات، كما أن ثقافة الأهالى كانت ضئيلة للغاية حيث اعتقدوا فى الدجل والسحر والشعوذة واعتمدوا كثيراً على الأحجبة والتمائم والرقى واطلاق البخور والعادات المتوارثة فى مقاومة وعلاج الأمراض مما كان له أكبر الأثر فى تدهور الحالة الصحية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر .

وكان جهل الأهالى بقواعد النظافة قد جعل البلاد عرضه للعديد من الأوبئة المهلكة حتى وصل عدد الوفيات خلال فترة تفشى الوباء عام ١٧٩١م حوالى ٢٠٠٠ حالة يومياً(١) وظل الأمر كذلك حتى مجئ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م التى اهتم قادتها بالشئون الصحية واعتنوا بأمور النظافة، وماكان ذلك إلا لدفع الأمراض التى أهلكت كثيراً من جند الحملة(٢) ولذا اهتم الفرنسيون بالتدقيق فى تطبيق الإجراءات الصحية، فمنعوا دفن الموتى داخل القاهرة وخصصوا لذلك أماكن خارجها، وأمروا بالتبليغ عن المرضى عند وجود وباء، كما أمروا بعدم الانتقال من مكان موبوء إلى مكان آخر، وعدم دخول القاهرة مدة الوباء، ولإجبار الناس على تنفيذ تلك الإجراءات فقد شددوا فى إنزال العقوبات الصارمة ضد المخالفين لتلك الإجراءات وأقروا عقوبة القتل لكل من يخالفها حتى ولو كان فرنسياً، وأقاموا حجراً صحياً فى بولاق يتلقون فيه كل قادم للقاهرة ويحجزونه فيه حتى يتم توقيع الكشف الطبى عليه، فإن كان مريضاً منع من دخولها، وينقل إليه كل مريض حتى يشفى أو يموت.(٣)

---

(١) أندريه ريمون: ترجمة زهير الشايب، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، دارالهلال، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٥٩ .

(٢) صلاح العقاد: الجبرتى والفرنسيس، بحث منشور فى عبد الرحمن الجبرتى - دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٣٢٢ .

(٣) سمير عمر ابراهيم: الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢م، ص١١٩ .

كما اهتم الفرنسيون بتطبيق الإجراءات الخاصة بتطهير المنازل ونشر الثياب مما أصاب المصريين بالدهشة لأنهم رأوا أن تلك الإجراءات تعتبر تدخلاً في صميم حياتهم اليومية[١].

عقوبات المقصرين فى اتباع إجراءات النظافة العامة :

عندما تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥م اهتم بشئون الصحة اهتماماً بالغاً كما اهتم باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الصحة العامة وأهمها الاهتمام بنظافة الشوارع والطرقات والأزقة لما لها من أثر بالغ في الحفاظ على الصحة العامة، فضلاً عن ظهور المدينة بمظهر حسن، ولذا طالب الديوان الخديوى مأمور أشغال المحروسة بالتنبيه على الناس بواسطة مشايخ الأثمان والمنادين بأنه يتحتم على أصحاب المنازل والدكاكين أن يكنسوا أمامها كل يوم. وقد أقر مجلس الصحة العقوبات التى تطبق فى حالة عدم الإلتزام بتنفيذ تلك الإجراءات حيث قرر تعيين دوريات لمراقبة النظافة والطهارة كان لها الحق فى تأديب المقصرين عن تفيذ تلك الإجراءات بالضرب الخفيف[٢]. وإذا تطاول أحد على تلك الدوريات كان على الضبطية أن تقوم بإحضاره وتوقيع العقاب الصارم عليه حتى لايعود إلى مثل ذلك العمل مرة ثانية[٣].

ولما كانت تلك الإجراءات المتبعة للحفاظ على النظافة بالقاهرة جديدة على الأهالى وكان من الصعب عليهم التعود عليها بسرعة، ولذا كثر تطاولهم

---

(١) محمود الشرقاوى: مصر فى القرن الثامن عشر، جـ١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٤، ص١٨٣ .

(٢) دفاتر ديوان خديوى تركى. دفتر ٧٦٤، ص١٦٤، وثيقة ٤٢٧ فى ١٢ صفر ١٢٤٦ هـ (٢ أغسطس ١٨٣٠م) من الديوان الخديوى إلى مأمور أشغال المحروسة. ملحق ١.

(٣) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٩، ص٦٥، وثيقة ١٦٩، فى ١٦ ربيع أول ١٢٦٩ هـ (٢٩ ديسمبر ١٨٥٢م) من تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية .

علي الدوريات المكلفة بالتفتيش على النظافة إلا أن الضبطية خصصت قواساً لمرافقة مأمور النظافة أثناء مروره للتفتيش على الأثمان ولردع كل من يتطاول على دوريات التفتيش على النظافة(١).

وكان إنزال العقوبات الرادعة بمخالفى النظم الصحية وسيلة ناجحة لإجبار أولئك المخالفين على الإلتزام بإجراءات الحفاظ على الصحة العامة حيث أن مشايخ حارات ثمن باب الشعرية كانوا قد أهملوا أمور النظافة فى ثمنهم وقام تفتيش عموم الصحة بإنزال العقوبات الصارمة بهم مما أدى إلى يقظتهم لأمور الصحة واهتمامهم بأمور النظافة فى ثمنهم بعد ذلك. (٢)

ولما كانت الحكومة تبذل قصارى جهدها للحفاظ على النظافة فى كل الشوارع والأحياء فإنها لم تترك أى منطقة فى القاهرة إلا واهتمت بنظافتها حيث أرسل حكيم ثمن الأزبكية خطاباً إلى تفتيش عموم الصحة أوضح فيه أن بعض الأماكن الخربة فى القاهرة تستخدم لإلقاء القاذورات بها مما يضر بالصحة العامة، ولذا فقد أرسل تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية يطلب منها إحضار ملاك تلك الخرائب وإجبارهم علي إزالة مابها من قاذورات، وإغلاق أبوابها حتى لاتلقى بها القاذورات مرة أخرى، (٣) مع أخذ التعهدات اللازمة عليهم حتى لايعودوا إلى ذلك مرة أخرى وإلا وقعوا تحت طائلة القانون. (٤)

---

(١) دفاتر تفتيش عموم الصحة، نفس الدفتر والوثيقة .

(٢) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٧١، ص٢٢ ،وثيقة ٢٥ في ١٥محرم ١٢٧٠ هـ (١٨ أكتوبر ١٨٥٣م) من تفتيش عموم الصحة إلى ثمن باب الشعرية .

(٣) دفاتر تفتيش عموم الصحة، فتر ١٦٧، ص٢٣، وثيقة ٣٥، فى ١٧ محرم ١٢٦٨ هـ (١٢ نوفمبر ١٨٥١م) من تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية .

(٤) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ٥٨ ،ص٢٢٥، وثيقة ٢٣، فى ٢٣ محرم ١٢٦٧ هـ (٢٨ نوفمبر ١٨٥٠م) من المعية السنية إلى محافظ الاسكندرية .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة كانت تنزل أشد العقوبات بكل من يتهاون بالقانون الصحى أو يهمل فى تنفيذه، حيث أنها كانت تطارد الباعة الجائلين لخطرهم على الصحة العامة إلا أنهم كانوا يتحايلون علي القانون بدفع رشاوى لعساكر مكتب الصحة المكلفين بمطاردتهم، فلما علم تفتيش عموم الصحة بذلك أرسل قواساً قبض على العسكرى المتهم بتقاضى الرشوة وقدم لمحاكمة عسكرية عاجلة حكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة أشهر يستخدم فيها فى ترسانة بولاق مع وضع القيد الحديدى فى رجله حتى يكون عبرة لغيره من المقصرين فى تنفيذ القانون الصحى(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة لم تكتف بفرض العقوبات الصارمة على مخالفى القانون الصحى فى القاهرة والمدن الكبرى فقط بل أنها أنزلت العقوبات الصارمة على المقصرين في تنفيذه أيضاً فى القرى حيث أمر الجناب العالى بفرض الغرامة على مشايخ القرى الذين يهملون فى تنفيذ إجراءات النظافة فى قراهم مقابل حصولهم على رشوة من الأهالى، كما أمر بفرض غرامة مالية أيضاً على الأهالى المقصرين فى اتباع إجراءات النظافة، وتكليف حكيمباشى كل مديرية بالمرور علي القرى لملاحظة أمور النظافة بها ورفع تقرير بذلك إلى جنابه العالى، وإذا ثبت أن تقريره غير صادق فسوف يعاقب بفصله من عمله(٢).

---

(١) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٧، ص٣٤، وثيقة ٩٤ في ٢٠ صفر ١٢٦٧هـ (٢٦ ديسمبر ١٨٥٠م) من تفتيش عموم الصحة إلى مجلس الصحة. ملحق ٢ .

(٢) محافظ ديوان المدارس، محفظة ٤ أوامر، وثيقة ١ في ٢٩ محرم ١٢٦٦ هـ (١٥ ديسمبر ١٨٤٩م) من عباس حلمى الأول إلى مدير ديوان المدارس .

عقوبات الأجانب المخالفين للأمور الصحية :

مما سبق يتضح لنا أن الحكومة كانت تنزل العقوبات الرادعة بمخالفى الأمور الصحية من الأهالى، أما بالنسبة للأجانب المخالفين للأمور الصحية فكانت الحكومة تقوم بالتنبيه عليهم أولاً بالامتثال للقانون الصحى حيث أن شيخ حارة درب البرابرة ومأمور النظافة كتبا تقريرين إلى تفتيش عموم الصحة عن حالة النظافة فى منطقتيهما فأوضحا أن كل الأهالى تطبق أمور النظافة ماعدا أمام منزل أحد الأجانب يدعى دوس بك «فإنه معفن لاكنس ولارش»، وبناء علي ذلك كتب تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية يطلب منها التنبيه عليه بإجراء الكنس والرش والإمتثال لقانون النظافة.(١) فإن لم يمتثل تقوم الضبطية بمخاطبة قنصله «ليقوم بمجازاته بموجب الأمور الجارية طرفه» وذلك للحفاظ على الصحة العامة فى البلاد .(٢)

عقوبات مدعى الطب :

أدى اهتمام محمد على بالشئون الصحية اهتماماً بالغاً إلى الاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب - مثل كلوت بك - للنهوض بشئون الصحة العامة، وأدى ذلك إلى أن أصبحت البلاد سوقاً مفتوحة لكل من أراد أن يروج بضاعته من مدعى الطب، ولكن الجناب العالى كان لهم بالمرصاد حيث أمر بنفيهم من البلاد حتى يكونوا عبره لغيرهم، حيث كان بعض أدعياء الطب قد استأجروا منادياً فى يوم ٢٠ جماد ثان ١٢٣٢ هـ (٩ مايو ١٨١٧م) ليطوف

(١) دفاتر تفتيش عموام الصحة، دفتررقم ١٦٥، ص٤٠، وثيقة ١٤ فى ١٩ جماد أول ١٢٦٦ هـ (٢ إبريل ١٨٥٠م) من تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية .

(٢) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٧١، ص٢٠، وثيقة ٢٤ في غرة محرم ١٢٧٠ هـ (٤ أكتوبر ١٨٥٣م) من تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية .

بالأسواق ويعلن لكل من كان مريضاً أو به رمد أو جراحة فليذهب إلى خان بالموسكى به أربعة من حكماء الإفرنج ليداوونه، فسعى الناس إليهم طلباً للتداوى، وفى اليوم التالى علم الباشا بأمرهم فأحضر الحيكمباشى وسأله عنهم فأنكر معرفته بهم وأنه لاعلم له بهم، فأمر الباشا بإحضارهم وسألهم «فخلطوا فى الكلام» فأمر بطردهم ونفيهم إلي خارج البلاد.[١]

ولم يقتصر الأمر على مطاردة الباشا لأدعياء الطب فى القاهرة والمدن الكبرى فقط بل أنه اهتم بمطاردتهم فى أى مكان حلوا به فى البلاد، حيث بلغه أن أحد منتحلى مهنة الطب من المغاربة المقيمين بأحد قرى مديرية المنيا قد تسبب فى مقتل أحد المرضى من سمالوط بسبب علاجه الخاطئ له، فقرر الجناب العالي طرده من مصر ونفيه إلى طرابلس الغرب.[٢] ولو فعل أحد الوطنين مثل تلك الأفعال لكان عقابه القتل أو الخازوق[٣].

عقوبات مخالفى الأصول الصحية لدفن الموتى :

كان من الإجراءات التى اتخذها محمد على للوقاية من الأمراض إصداره الأمر بإبعاد مقابر الموتى خارج جميع المدن والقرى[٤]، ولكن أهالى الأسكندرية لم يمتثلوا للأمر فطلب جنابه العالى استصدار فتوى من علماء الدين بالأسكندرية بشأن إنشاء مقابر للمسلمين مستقلة خارج المدينة بدلاً من

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ٣، مطبعة دار الجيل، بيروت، بدون، ص٥٥٧ .

(٢) دفتر معية سنية عربى، دفتر ١٨٩٩، جـ٢، ص٣ وثيقة ٢١ فى ٢٠ جماد ثان ١٢٥٨ هـ (٣١ يوليو ١٨٤٢م) أمر كريم إلى مديرية المنيا .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي: المرجع السابق، ص٥٥٧ .

(٤) محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) تقرير كامبل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨م، ص٨٧ .

أن يدفن المسلمون موتاهم فيها مما يجلب الأمراض ويضر بالصحة العامة.[١] ولكن العلماء أفتوا بأن الشرع لايجيز نقل أجساد الموتى بعد دفنهم، فطلب الجناب العالي من بوغوص بك منع دفن الموتى داخل المدينة بعد ذلك، وعمل المدافن خارجها لموتى كل ديانه على حده[٢] كما أمر بالتنبيه على «التربية» بضرورة «تحديد الترب وتسويرها» وبناء القبور بصورة تحول دون وصول رائحة تعفن الموتى إلى الناس حفاظاً على الصحة وإلا كانوا مسئولين عن ذلك أمامه، كما تم التنبيه على مشايخ الأثمان لمتابعة تنفيذ تلك التدابير الصحية.[٣]

وحفاظاً على الصحة العامة صدرت الأوامر من تفتيش عموم الصحة بعدم دفن أي ميت إلا بعد توقيع الكشف الطبى عليه من جانب حكيم الثمن التابع له[٤] كما صدرت الأوامر إلى الضبطية بعدم غسل الميت أو تكفينه إلا بعد كشف حكيم الثمن عليه، وإنزال العقاب الشديد بكل من يخالف تلك التدابير الصحية، حيث أن حكيمباشى مصر القديمة دعى للكشف على أحد الموتى فوجده قد تم تغسيله وتكفينه وهذا لايجوز إلا بعد إجراء الكشف الطبى فكتب بذلك إلى تفتيش عموم الصحة الذى طلب من الضبطية إنزال

---

(١) دفاتر معية سنية تركى. دفتر ٦٤ ص١٥ وثيقة ٦٤ في ٩ رمضان ١٢٥١ هـ (٢٩ ديسمبر ١٨٣٥م) من الجناب العالى إلى زكى أفندى.

(٢) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ٧١ ص١٢ وثيقة ٣٣ في ١٨ رمضان ١٢٥١ هـ (٧ يناير ١٢٥١م) من الجناب العالي إلى بوغوص بك.

(٣) دفاتر ديوان خديوى تركى، دفتر ٧٨٥، ص١٩، وثيقة ١٨ فى ٦ محرم ١٢٤٨ هـ (٥ يونيو ١٨٣٢م) من المجلس العالى إلى ديوان خديوى.

(٤) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٧، ص١٢٨، وثيقة ٥٩ فى ١٧ ذى الحجة ١٢٦٨ هـ (٢ أكتوبر ١٨٥٢م.) من تفتيش عموم الصحة إلى حكيم الخليفة.

أشد العقوبات بمرتكب تلك المخالفة[١] وكان على الطبيب أن يسجل نتيجة الفحص الطبى للميت ويذكر نوع المرض الذى أدى إلى موته في تذكرة الوفاة.[٢]

ولضمان توقيع الكشف الطبى على الموتى فقد طلبت المعية من ديوان المدارس أن يطبع ١٠٠٠ تذكرة لدفن الموتى بمطبعة بولاق[٣] ليقوم حكيم الثمن بتسجيل نتيجة الفحص الطبى للميت فيها.[٤] ولما كانت المدافن الجديدة ذات أسوار[٥] ولكل منها عدة أبواب يقف على كل منها أحد عساكر الضبطية فإنه لم يكن يسمح لأهل الميت بإدخاله إلى المدافن إلا بعد تسليم تذكرة الدفن لعسكرى الضبطية الواقف على ذلك الباب فيسلمها للضبطية بعد ذلك فترسلها بدورها إلى ديوان الكرانتينة للتأكد من أن أحداً لم يدفن موتاه بدون توقيع الكشف الطبى عليهم[٦].

---

(١) سجلات ديوان الصحة، دفتر ١٦٥، ص٢٩، وثيقة ٩٨ في ٢ جماد أول ١٢٦٦هـ (١٧ مارس ١٨٥٠م) من تفتيش عموم الصحة إلى الضبطية.

(٢) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٧، ص١٢٦، وثيقة ٥٧ في ١٤ ذى القعدة ١٢٦٨ هـ (١ سبتمبر ١٨٥٢م) من تفتيش عموم الصحة إلى حكيم الخليفة.

(٣) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ٦١ جـ٤، ص٧٠، وثيقة ٧٣٨، فى ٢٨ جماد ثان ١٢٦٧ هـ (٢ مايو ١٨٥١م) من المعية إلى الخواجة فرارى.

(٤) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٧، ص١٢٦، وثيقة ٥٧ فى ١٤ ذى القعدة ١٢٦٨ هـ (١ سبتمبر ١٨٥٢م) من تفتيش عموم الصحة إلى حكيم الخليفة.

(٥) دفاتر ديوان خديوى تركى، دفتر ٧٨٥، ص١٩، وثيقة ١٨ في ٦ محرم ١٢٤٨هـ (٥ يونيو ١٨٣٢م) من المجلس العالي إلى الديوان الخديوى.

(٦) ديوان تفتيش صحة مصر، دفتر ١٦٥، ص١، وثيقة ٤ فى ٢٣ محرم ١٢٦٦ هـ (١٠ ديسمبر ١٨٤٩م) من تفتيش صحة مصرإلى مأمور الضبطية.

وكان لايحق لأحد غير حكيم الثمن توقيع الكشف علي الميت، أما إذا كانت هناك شبهة جنائية فى موته فيكشف عليه حكيم الضبطية[١] الذى يرسل بنتيجة الكشف بسرعة إلى تفتيش عموم الصحة لاتخاذ اللازم[٢].

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن تلك الإجراءات التى اتخذتها الحكومة للكشف علي الميت قبل دفنه كانت من أجل النهوض بالصحة العامة إلاأن الأهالى كانوا يتحايلون على ذلك الإجراء فأنزلت بهم الحكومة العقوبات الصارمة لردعهم حيث أن شخصاً من الإسكندرية قام بدفن ابنته المتوفاة فى القبور القديمة بدون توقيع الكشف الطبى عليها، ولذا أرسلت المعية إلي محافظ الإسكندرية تطالبه بعقاب ذلك الرجل طبقاً للقانون الصحى الذى يقضى بضربه ٢٥٠ سوطاً حتى يكون عبرة لغيره.[٣]

وكان بعض الموظفين يتحايلون على القانون الصحى ويقومون بدفن موتاهم بدون توقيع الكشف الطبى عليهم ولكن المعية كانت لهم بالمرصاد حيث أن أحد القضاة - من بنى سويف - قام بدفن ابنه الميت دون توقيع الكشف الطبى عليه، فعرض أمره على مجلس الصحة الذى قرر وقفه عن العمل، وعلى الفور أخطرت المعية مدير بنى سويف لتنفيذ قرار المجلس[٤] حتى

---

(١) دفاتر تفتيش عموم الصحة، فتر ١٦٧، ص١٢٨ ، وثيقة ٥٩ فى ١٧ ذى الحجة ١٢٦٨ هـ (٢ أكتوبر ١٨٥٢م) من مفتش عموم الصحة إلي حكيم الخليفة .

(٢) دفاتر تفتيش عموم الصحة، فتر ١٦٧، ص١٢٦ ، وثيقة ٥٧ فى١٤ ذى القعدة ١٢٦٨هـ (١ سبتمبر ١٨٥٢م) من تفتيش عموم الصحة إلي حكيم الخليفة

(٣) دفاتر معية سنيةعربى، دفتر ٦٣، ص٨٠٦، وثيقة ٢٧٨ فى ٢٨رجب ١٢٦٧هـ (٢ مايو ١٨٥١م) من المعية إلى محافظ الاسكندرية. ملحق ٣ .

(٤) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ١٠١ جـ٤ صادر، ص٧٤٠، وثيقة ٢١١ في ١٠رجب ١٢٦٩ هـ (١٣ إبريل ١٨٥٣م) من المعية إلى محافظ الاسكندرية .

لايعود إلى مثل ذلك ويكون عبرة لغيره من الموظفين الذين يتهاونون في تطبيق القانون الصحى .

ولم يقتصر التحايل على تنفيذ القانون الصحى وعدم الإمتثال له على موظفى الحكومة فقط بل أن بعض مشايخ النواحى كانوا أيضاً يتحايلون على القانون ويقومون بالتصريح للأهالى بدفن موتاهم بدون توقيع الكشف الطبى عليهم مقابل الحصول على رشوة من أهل المتوفى حيث أن أحد المشايخ بمديرية المنوفية سمح لوالد فتاة متوفية بدفنها بدون كشف طبى بعد حصوله على رشوة[١] فكلف حيكمباشى المديرية بالتحقيق فى الأمر ورفعه إلى مجلس الصحة بالاسكندرية ليقرر العقوبة المناسبة فى حقه فأصدر قراره بحجز هؤلاء المشايخ بسجن المديرية التابعين لهما لمدة ثلاثين يوماً، وأرسلت المعية إلى مدير المنوفية لتنفيذ قرار المجلس الصحى فى هذا الصدد وإعلان القرار بالمديرية حتى يعلمه الجميع فلا يقدمون علي مثل ذلك العمل مرة ثانية[٢].

غير أن تلك الواقعة لم تكن المرة الوحيدة التى يرتكب فيها مشايخ الحارات والنواحى مثل ذلك العمل حيث وصلت المعلومات إلى المعية بأن سبعة مشايخ ببعض نواحى مديرية البحيرة قد أقدموا على التصريح لأهالى الموتى بدفنهم بدون توقيع الكشف الطبى عليهم ولذا أرسلت المعية إلى مدير البحيرة تطالبه بتطبيق العقوبات التى أقرها مجلس الصحة فى حق هؤلاء المشايخ وهى الحجز بسجن المديرية لمدة ثلاثين يوماً.[٣] ولم تكتف المعية بذلك بل أنها طلبت

---

(١) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ٥٩ ص٢٦٩، وثيقة ٩٥ فى ٦ جماد أول ١٢٦٧ هـ (١٠ فبراير ١٨٥١م) من المعية إلى مدير المنوفية.

(٢) دفاتر معية سنية عربى،دفتر ٥٩، ص٣٩١ وثيقة ١٣٢ في ١١ رجب ١٢٦٧ هـ (١٥ إبريل ١٨٥١م) من المعية إلى مدير المنوفية.

(٣) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ٦١ جـ٤، ص٧٧٧، وثيقة ٢٦٥ فى ١٨ رجب ١٢٦٧ هـ (٢٢ إبريل ١٨٥١م) من المعية إلى مدير البحيرة.

من جميع مفتشى الصحة فى كافة أنحاء البلاد بالتفتيش عن مثل تلك المخالفات التى وقع فيها مشايخ النواحى وإنزال العقاب الذى أقره مجلس الصحة فى حقهم[١].

ولم يقتصر الإهمال فى الكشف على الموتى قبل دفنهم على الأهالى والمشايخ فقط بل أنه امتد إلى الأطباء أيضاً حيث تقاعس بعضهم فى القيام بإجراء الكشف الطبى على الموتى ومنحوا ذويهم تذاكر الدفن فلما علم تفتيش عموم الصحة بذلك أرسل إلى حكماء الأثمان لينبههم ويلفت نظرهم إلى عدم الوقوع فى ذلك الخطأ وإلا وقعوا تحت طائلة القانون الصحى[٢].

عقوبات المخالفات الصحية فى المدارس :

سيراً على سياسة الحكومة في الحفاظ علي الصحة العامة من خلال فرض العقوبات الصارمة ضد المخالفين للأصول الصحية فإن ديوان المدارس هو الآخر اشتط فى فرض العقوبات على نظار المدارس إذا أهملوا فى علاج التلاميذ حيث كان خمسة تلاميذ ممن يتعلمون في مكتب أسيوط قد أصابهم المرض وأهمل ناظر المكتب فى إرسالهم إلى المستشفى لتلقى العلاج اللازم مما أدى إلي تمكن المرض من هؤلاء التلاميذ فلم يشفوا وأصبحوا بالتالى غير صالحين للدراسه، فرفع ديوان المدارس الأمر إلى شورى الأطباء الذي قرر عقاب ناظر المكتب بحبسه عشرة أيام مع خصم مرتبه خلال فترة الحبس[٣] حتى يكون عبره لأمثاله للحفاظ على الصحة العامة .

---

(١) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ٤٩ ص٢٢ وثيقة ٨ فى ١١ جماد ثان ١٢٦٧ هـ (١٥ مارس ١٨٥١م) من المعية إلى مفتشى الوجه القبلى والبحرى والجيزة .

(٢) دفاتر تفتيش عموم الصحة، فتر ١٧١، ص١١٢، وثيقة ٣٥ فى ٢٠ ذى القعدة ١٢٧٠ هـ (١٤ أغسطس ١٨٥٤م) من تفتيش عموم الصحة إلى حكيم مصرالقديمة .

(٣) دفاتر ديوان المدارس عربى، دفتر ٨ جـ١، ص٢٢٤ وثيقة ٤ في ٦ رمضان ١٢٦٠ هـ (١٩ سبتمبر ١٨٤٤م) من ديوان المدارس إلى ناظر مكتب أسيوط .

وكما كان ديوان المدارس يتوخى الشدة مع نظار المدارس الذين يهملون في علاج تلاميذهم فإنه أيضاً كان ينزل أشد العقاب بتلاميذ المدارس إذا خالفوا الأصول الصحية المتبعة، فضلاً عن اهتمامه بالحفاظ على سمعة تلك المدارس، فكان ينزل العقوبات الصارمة بتلميذات مدرسة الولادة إذا خالفن مقتضيات النظام الصحى أو لايحافظن على سمعتهن، فكان إذا نما إلى علمه شيئاً عن سوء سلوك إحدى التلميذات فإنه كان ينزل بهاالعقاب الصارم أولاً ثم يفصلها من المدرسه بعد ذلك حتى يكون ذلك رادعاً لأمثالها.[١]

ولم تقتصر الحكومة في إنزال العقوبات الرادعة ضد مخالفى الأصول الصحية على نظار المدارس والتلاميذ بل أنها كانت لاتتأخر فى إنزال العقاب الصارم بكبار رجال التعليم إذا ماأهملوا واجبهم المنوطين به للحفاظ على الصحة العامة في البلاد، فعندما قدمت لجنة من مأمورى الصحة بالأستانة إلى مصر للتفتيش على أحوال الصحة والنظافة بها، أرسل الجناب العالى إلى مدير ديوان المدارس بخبره بأمر تلك اللجنة وينبه عليه بضرورة تطبيق الإجراءات المتبعه فى أصول النظافة والصحة العامة بالمدارس، كما أكد له أنه فى حالة توجيه أى نقد من تلك اللجنة لأمور النظافة بالمدارس فإن المسئولية كاملة ستقع عليه، كما حذره «بأنه لن يفلت من يده، بل يقيم عليه دعوى بالحقانية ويحكم عليه بحكم الجنحة الكبيرة»[٢].

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر فى عهد محمد على، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨م، ص٢٩٨ .

(٢) محافظ ديوان المدارس، محفظة ٢ أوامر وثيقة ١٣٨ فى ٢٣ رجب ١٢٦١ هـ (٢٨ يوليو ١٨٤٥م) من الجناب العالي إلى مديرالمدارس - ملحق ٤ .

عقوبات المقصرين فى الوقاية ضد وباء الكوليرا :

لما كان وباء الكوليرا من أشد الأوبئة خطراً على الصحة العامة فقد اهتمت الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالوقاية منه مثل الإهتمام بتنظيف المساكن والإشراف على غسل ملابس الأهالى وأتباعهم أصول النظافة العامة، وتبخير البيوت والملابس(١) ولضمان تنفيذ الأهالى لتلك الإجراءات فقد كلف مأمور الديوان الخديوى بإبلاغ مديرى المديريات بضرورة إصدار الأوامر المشددة إلى الأهالى باتباع تلك الإجراءات لمنع انتشار العدوى(٢) كما كان الجناب العالى نفسه لايتورع عن إصدار الأوامر إلى مديرى المديريات بضرورة عزل المصاب عن السليم أثناء تفشى الوباء، كما أمر جنابه العالى بإنزال أشد العقوبة برب المنزل الذى يتستر علي المصابين بالوباء فى منزله وعدم الإبلاغ عنهم وكانت عقوبة ذلك هى الإعدام. (٣)

وإذا كان الجناب العالى قد أمر بإنزال أشد العقوبةعلى الأهالى المتسترين علي الوباء أو لعدم اتباعهم الإجراءات الصحية فإنه أمر بإنزال العقوبات الصارمة أيضاً ضد الأطباء الذين أهملوا في أداء واجبهم وذلك عندما نما إلى علمه أن الوباء قد انتشر بين بعض جنود الأسطول المصرى وأن الأطباء تراخوا فى عملهم ولم يقوموا بعزل المصابين عن الأصحاء بل أن إهمالهم وصل إلى درجة أنهم سمحوا لبعض الجنود المصابين بالوباء بالذهاب إلى عائلاتهم

---

(١) محافظ ملكية تركى، محفظة ٢ وثيقة ٣٤ فى ٦ صفر ١٢٥١ هـ (٤ يونيو ١٨٣٥م) من الجناب العالى إلى مختار بك .

(٢) دفاتر ديوان خديوى تركى، دفتر ٨٠٦، ص٦٢، وثيقة ١٣٥ فى ١٢ شعبان ١٢٥٠ هـ (١٥ ديسبر ١٨٣٤م) من مجلس الملكية إلى مأمور ديوان خديوى.

(٣) دفاتر معية سنية تركى. دفتر ٦٦، ص٢، وثيقة ٩ فى ١٩ ربيع أول ١٢٥١ هـ (١٦ يوليو ١٨٣٥م) من الجناب العالي إلى زكى افندى.

والاختلاط بهم مما أدى إلى تفشى الوباء بسرعة بين الأهالى فكتب على الفور إلى قائد الأسطول يأمره باستخدام الشدة مع هؤلاء الأطباء بعد إجراء التحقيق معهم وإبلاغهم بأن جنابه العالي لن يتأخر عن معاملتهم معاملة قاسية وأنه سينزل بهم أقصى العقوبات إذا علم بمثل هذا الإهمال مرة ثانية. (١)

أما عن العقوبات التى أمر الجناب العالى بتوقيعها على الأطباء الذين يتسترون على الوباء فقد كانت رادعة حيث أمر برفت كل من يتستر على ظهور الوباء ولم يبلغ عنه، حيث أن حكيمباشى مستشفى العساكر البرية بالإسكندرية وناظرها قد تستررا على إصابة بعض الجنود من نزلاء تلك المستشفى بالوباء، وأهملا فى فرض الحجر الصحى عليهم، ولذا أمر الجناب العالى بتوقيع العقوبة السابقة عليهما. (٢) كما أنزلت العقوبات الصارمة بقائد إحدى السفن التجارية لأنه تستر على تفشى الوباء بسفينته (٣).

عقوبات المقصرين فى التطعيم ضد الجدرى :

لما كان الجدرى من أخطر الأوبئة التى تهدد الصحة العامة فى مصر فقد اهتمت الحكومة باتخاذ الإجراءات الصحية للوقاية منه وذلك بفرض الحجر الصحى على جميع المدارس والمستشفيات الموجود بها المصابين كما كانت الحكومة تحتم ضرورة تبخير الأوراق الرسمية المستخدمة فى المراسلات بين

---

(١) دفاتر معية سنية تركى - دفتر ٦٤ ص٤٣، وثيقة ١٨٢ في ٢٦ رمضان ١٢٥١ هـ (١٥ يناير ١٩٣٦م) من الجناب العالى إلى مطوش باشا .

(٢) دفاتر معية سنية تركى. دفتر ٦١، ص١١، وثيقة ٥٢ فى ١٤ رمضان ١٢٥٠هـ (١٤ يناير ١٨٣٥م) من الجناب العالى إلى خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية.

(٣) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ٧٦ ، ص٥٨ وثيقة ٢٠٣ فى ٢٦ رجب ١٢٥٢هـ (٧ نوفمبر ١٨٣٦م) أمر عال إلى مطوش باشا .

الدواوين، فضلاً عن تطعيم الأطفال ضد ذلك الوباء[١] وكانت الحكومة لاتتوانى عن التنبيه على مديرى المديريات والمحافظين لينبهوا مشدداً على الأطباء بضرورة الاهتمام بإجراء عملية تطعيم الأطفال ضد الجدرى، والتنبيه على الأهالى مشدداً بالالتزام بتطعيم أطفالهم ضد هذا الوباء ومعاقبة كل من يخالف ذلك عقاباً صارماً [٢].

وعلى الرغم من تشديد الحكومة على الأهالى بضرورة تقديم أطفالهم للتطعيم ضد الجدرى إلا أن بعض الأهالى كانوا يحجمون عن تطعيم أبنائهم ضد ذلك الوباء مما نتج عنه إلحاق الضرر بهم كما كانوا يلقون حتفهم، وعند التحقيق مع آبائهم كانوا يختلقون الحجج ويتعللون بالأعذار - فيدعون أن الأطفال كانوا مرضى أو صغار السن ولما ذهبوا بهم إلي حكيم الجدرى لتطعيمهم أعادهم بدون تطعيم - وكان ذلك للتحايل على الحكومة لكى يفلتوا من العقاب ولكن الحكومة لم تكن تنخدع بمثل تلك الحجج وكانت تنزل بهم أشد العقاب.[٣]

وإذا كانت عقوبات المخالفات الصحية الأخرى تطبق فى أماكن حدوثها فإن عقوبات الآباء المخالفين للأصول الصحية فى تطعيم أطفالهم ضد الجدرى كانت تتم فى الضبطية لكى يكون ذلك رادعاً لهم وعبرة لغيرهم[٤] حيث أن

---

(١) دفاتر شورى المعاونة تركى، دفتر ٢٨٤ ص٣٣ وثيقة ١٢٤ فى ٢٩محرم ١٢٥٧ هـ (٢٣ مارس ١٨٤١م) من الجناب العالى إلى الباشا الكتخدا .

(٢) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ٥٩ ، ص٣٣٤، وثيقة ٥٥ فى ٢٦ جماد آخر ١٢٦٧ هـ (٣٠ إبريل ١٨٥١م) من المعية إلي مدير الدقهلية .

(٣) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٩، ص١٧، وثيقة ٣ فى ٤ ذى الحجة ١٢٦٨ هـ (١٩ سبتمبر ١٨٥٢م) من تفتيش عموم الصحة إلى حكيم الجدرى .

(٤) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٧١ ،ص٢٢، وثيقة، ٢٢ فى ٧ محرم ١٢٧٠ هـ (١١ أكتوبر ١٨٥٣م) من تفتيش عموم الصحة إلى باب الشعرية .

بعض الأطفال توفوا دون تطعيمهم ضد الجدرى، فقامت الضبطية بإحضار ابائهم وأنزلت العقاب الصارم بهم وتم عقاب كل منهم بضربه مائة كرباج. [١]

ولما كان الأهالى قد اشتكوا من أنهم ذهبوا لتطعيم أبنائهم ولكن حكيم الجدرى رفض تطعيمهم بحجة أنهم كانوا صغار السن أو مرضى، فقد كتب تفتيش عموم الصحة إلى ذلك الطبيب للتنبيه عليه مشدداً بعدم إرجاع طفل بدون تطعيم إلا بعذر مرضى يبيح له ذلك أو لصغر السن فعلاً، كما تنبه عليه أن يقيد أسماء كل من يجرى له تطعيم ضد الجدرى حتى لاتكون هناك فرصة لأولياء الأمور يتحايلون بها على القانون الصحى للتهرب من تطعيم الأطفال وذلك للحفاظ علي الصحة العامة بالبلاد. [٢]

عقوبات المقصرين فى تنفيذ إجراءات الصحة البيطرية :

كان للأوبئة البيطرية خطرها الجسيم على الصحة العامة ولذا فقد اهتمت الحكومة باتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لعلاجها والوقاية منها، وأنزلت العقاب الصارم بكل من يقصر فى تنفيذ تلك الإجراءات للحفاظ على الصحة العامة حيث كان الجناب العالى لايتوانى عن حث الأطباء البيطرين علي بذل الهمة فى الحفاظ على الصحة البيطرية والاهتمام بالمواشى، كما كان جنابه العالى لايتوانى عن تهديدهم بإنزال العقاب الوخيم بهم إذا قصروا في عـــــلاج

---

(١) دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٩، ص٧، وثيقة ٧ فى ٢ صفر ١٢٦٦ هـ (١٩ ديسمبر ١٨٤٩م) من تفتيش عموم الصحة إلى مكتب باب الشعرية. ملحق ٥ .

(٢) دفتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٩، ص١٧، وثيقة ٣ فى ٤ ذى الحجة ١٢٦٨ هـ (١٩ سبتمبر ١٨٥٢م) من تفتيش عموم الصحة إلى حكيم الجدرى .

المواشى الموجودة فى مناطق عملهم وخاصة وعندما كانت تصله معلومات عن ارتفاع نسبة الموت بين الحيوانات فى تلك المناطق (١).

ولم تقتصر عقوبات الحكومة على الأطباء البيطريين المقصرين في تطبيق الإجراءات الصحية البيطرية فى المديريات بل أن الحكومة كانت لاتتوانى عن التهديد بإنزال العقوبات الصارمة بالأطباء البيطريين فى مدرسة الطب البيطرى إذا لم يعتنوا بالخيول الموجودة فى المدرسة عناية تامة، حيث أرسل الجناب العالى إلى مدير ديوان المدارس يطلب منه التنبيه علي ناظر مدرسة الطب البيطرى والأطباء الآخرين الموجودين معه ببذل الهمة في العناية بالخيل وإلا حلت بهم العقوبات الصارمة التى تتمثل فى تجريدهم من أوسمتهم بل ورفتهم من الخدمة إذا قصروا فى اتباع الإجراءات الصحية البيطرية المكلفين بتنفيذها فى تلك المدرسة (٢).

وقد استمرت الحكومة على سياستها المتمثلة فى إنزال العقاب الصارم ضد كل من يخالف الأصول الصحية البيطرية للحفاظ على الصحة العامة فى البلاد حيث كانت تنبه على الأهالى بعدم إلقاء جيف الحيوانات النافقة فى الماء لأن فى ذلك خطر كبير على الصحة العامة، كما كانت تنبههم إلى أن كل من يخالف ذلك فسيلقى العقاب الرادع ويكون مصيره السجن (٣).

---

(١) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ٢٠ أوامر، ص٢، وثيقة ٤٢ فى ١٩ جماد ثان ١٢٦٣ هـ (٤ يونيو ١٨٤٧م) أمر كريم عام إلي حكماء المواشى.

(٢) محافظ ديوان المدارس، محفظة ٣ أوامر، وثيقة ١٠٠ فى ١٨ جماد ثان ١٢٦٣ هـ (٢٤ مايو ١٨٤٧م) من الجناب العالي إلى مدير ديوان المدارس.

(٣) دفاتر معية سنية تركى. دفتر ٥٣٤ ص٨١ وثيقة ٢١ فى ١٩ جماد أول ١٢٦٣ هـ (٤ يونيو ١٨٤٧م) من مديرالمنوفية إلى المعية.

عقوبات المقصرين فى تنفيذ إجراءات الحجر الصحى:

لما كان تفشى الأوبئة الفتاكة أمراً يمثل تهديداً مستمراً للأحوال الصحية فى مصر فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها لعلاجها والوقاية منها، وكان فرض الحجر الصحى على المصابين بالوباء هوالحل الأمثل فى نظر الحكومة للوقاية من تلك الأوبئة ولكن أهالى الإسكندرية لم يأخذوا الأمر بأخذ الجد فقصر الكثيرون منهم فى اتباع قواعد الحجر الصحى مما دعا الجناب العالى إلى تأنيبهم على ذلك وأن يوضح لهم أن الفرار من الوباء أمر مشروع واستدل على ذلك بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة التى تحث على الفرار من المهالك، ثم طلب من محافظ الإسكندرية أن ينصحهم بالإذعان إلي القواعد الصحية المعمول بها في الحجر الصحى، وأوضح أنه مستعد لاستصدار فتوى شرعية من العلماء تبيح ذلك.(١)

ولما استمر إحجام أهالى الإسكندرية عن تطبيق إجراءات الحجر الصحى فقد طلب الجناب العالى من محافظها استصدار فتوى من العلماء بوجوب عزل المصاب بالوباء عن الأصحاء، وأن يخرج المصاب من المدينة ليعزل بعيداً عن الأصحاء، وطالب الأهالى بالإبلاغ عن المصابين بالوباء لوضعهم فى الحجر الصحى وهددهم بأن كل من يتقاعس عن ذلك فستكون عقوبته الإعدام(٢).

ولم يقتصر أمر الامتناع عن تطبيق الحجر الصحى فى البداية على الأهالى بل أن بعض الأطباء والصيادلة شاركوا الأهالى فى هذا الأمر وامتنعوا عن الدخول فى الحجر الصحى، ولم تتوان الحكومة فى إنزال العقاب بهم حتى

---

(١) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ٥٩، ص٨٤، وثيقة ٣٥٥ فى ١٣ شوال سنة ١٢٥٠ هـ (١٢ فبراير ١٨٣٥م) من الجناب العالى إلي زكى أفندى.

(٢) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ٦٦ ص٢، وثيقة ٩ في ١٩ ربيع أول ١٢٥١ هـ (١٤ أغسطس ١٨٣٥م) من الجناب العالى إلى زكى أفندى.

يكونوا عبره لغيرهم حيث أمر الجناب العالى برفتهم من عملهم[١] كما نال عقاب الجناب العالى أيضاً الأطباء الذين تراخوا فى فرض إجراءات الحجر الصحى حيث أمر مدير الدقهلية بتأديب ناظر معمل المنصورة بالضرب بالعصا لتقاعسه فى فرض إجراءات الحجر الصحى على المعمل.[٢]

ولم يكن الجناب العالى يتوانى فى تطبيق الحجر الصحى على أى شخص عند تفشى الوباء مهما علا قدره حيث طبق الحجر الصحى على سعيد باشا نجل الجناب العالى عند قدومه إلى مصر من الخارج[٣].

عقاب المرضى المقصرين في نظافة أنفسهم :

من الجدير بالذكر أن الحكومة بذلت قصارى جهدها للحفاظ علي الصحة العامة واستئصال شأفة الأوبئة متخذة فى ذلك العديد من الإجراءات التى تمكنها من ذلك مثل فرض الحجر الصحى والتنبيه على الأهالى باتباع أصول النظافة العامة، فضلاً عن إنزال أشد العقاب بالمقصرين فى تنفيذ تلك الإجراءات من المسئولين أو الأهالى، كما كانت الحكومة تلجأ أحياناً لعقاب المرضى أنفسهم لعدم التفاتهم إلى أمور النظافة الخاصة بهم، وقد حدث ذلك العقاب بالفعل ضد مرضى «الجرب»، فبعد أن علم الجناب العالى أن هذا الداء لاينقطع من بعض العساكر، وعلم أن سبب ذلك هو عدم اهتمامهم بأمور

---

(١) دفاتر معية سنية تركى. دفتر ٥٩، ص٨٦، وثيقة ٣٤١، فى ٨ شوال سنة ١٢٥٠ هـ (٧ فبراير ١٨٣٥م) من الجناب العالى إلى خورشيد أفندى .

(٢) دفاتر معية سنية تركى،دفتر ٨٥،ص٤٣، وثيقة ١٨٧ فى ٣ محرم ١٢٥٣ هـ (٩إبريل ١٨٣٧م) من الجناب العالي إلى مدير الدقهلية. ملحق ٦ .

(٣) F. O. 78- 436. No, 219 from viscount ponsonby to viscount palmerston, Theropia, 7 th July, 1841.

النظافة فأمر بتجريد كل من يظهر عليه ذلك الوباء من رتبته - حتى وإن كان في رتبة الصاغقول أغاسي - فيتم تنزيله إلى درجة نفر وضربه ٧٥ جلده بعد شفائه، أما إن كان المريض بدرجة نفر فيعاقب بجلده ١٠٠ جلده.[١]

عقوبات شاربى الخمر :

كانت عادة إدمان المخدرات منتشرة بين الأهالى حتى عام ١٨٣٣م عندما أصدر محمد على أمره بمنع تعاطيها لما فيها من حصول الضرر للأهالى.[٢] ورغم ذلك فقد استمر البعض في تعاطى الخمور رغم مافي تعاطيها من ضرر كبير على الصحة العامة، حيث دأب البعض على استغلال الاحتفال ببعض المناسبات لتعاطى الخمر والقيام بالأعمال المنكرة حيث قدم مدير الغربية شكوى إلى ديوان المعاونه أوضح فيها أنه أثناء الاحتفال بالمولد الأحمدى بطنطا وجد «محمد الأغا» ومجموعة من أتباعه يقومون بشرب الخمور ويأتون الأفعال المنكرة مع بعض النسوة، فصدر الأمر بجلدهم جميعاً وضرب الأغا هذا مائة عصا بعد جلده.[٣].

أما بالنسبة لموظفى الحكومة الذين يتعاطون الخمور فقد كانت الحكومة تنزل بهم أشد العقوبات حتى يكونوا عبرة لغيرهم وللحفاظ على الصحة العامة فى البلاد، حيث صدر أمر الجناب العالى إلى ديوان الجهادية بتنزيل رتبة

---

(١) دفاتر معية سنية عربى، دفتر ١٨٨٣ أوامر، ص١٤٧، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ ربيع ثان ١٢٦٨ هـ (٦ فبراير ١٨٥٢م) أمر كريم إلى مدير الجهادية.

(٢) سمير عمر ابراهيم: المرجع السابق، ص١٢١ .

(٣) دفاتر شورى المعاونة، دفتر ٧، ص٥١، وثيقة ٤٥ فى ١٤ محرم ١٢٥٦هـ (١٩ مارس ١٨٤٠م) من ديوان المعاونه إلى مفتش الأقاليم البحرية .

ملازم أول اجزاجى بآلاى الخيالة الأول إلى رتبة ملازم ثان لأنه ضبط أثناء تعاطيه الخمور.[١]

عقوبة المقصرين فى الإبلاغ عن المواليد والوفيات :

كان الوالى يهتم اهتماماً كبيراً بالإطلاع على أحوال شعبه بصورة يومية من حيث عدد المواليد والوفيات وخاصة أثناء تفشى الأوبئة وكان ينفق المبالغ الطائلة من أجل ذلك الغرض.[٢] ولذا فقد كان على مشايخ الحارات القيام بإبلاغ الجهات المختصة يومياً بكل حالات المواليد والوفيات التى حدثت فى أثمانهم وإلا أنزلت بهم الحكومة أشد العقاب. وكانت الحكومة تصر على أن يعاقب شيخ الحارة المقصر أمام زملائه من مشايخ الحارات الآخرين حتى يكون ذلك عبرة لهم[٣].

ولما كان الجناب العالى حريصاً على الإطلاع على أحوال شعبه بصورة يومية - وخاصة فى أثناء تفشى الأوبئة - فقد كانت الحكومة تهتم بإعداد جداول يومية بأعداد الوفيات وتخصص أحد الأفراد ليقوم بإبلاغ الباشا بها يومياً فإذا ماتأخر فى إرسالها كان ينزل به أشد العقاب، حيث كانت عقوبة التأخر فى إبلاغ جنابه العالى بها تصل إلى ضرب المقصر خمسمائة سوط.[٤]

---

(١) محافظ الجهادية، أوامر، تركى، محفظة ٥، وثيقة ٤٦ فى ١٦ جماد ثانى ١٢٦٢ هـ (١٣ يونيو ١٨٤٦م) من الجناب العالى إلى ديوان الجهادية .

(٢) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ١٨، ص٤٥، وثيقة ٢٥٦ فى ٢٥ شعبان ١٢٣٩ هـ (٣٠ إبريل ١٨٢٤م) أمر كريم إلى البك الكتخدا .

(٣) دفاتر ديوان تفتيش صحةمصر، دفتر ١٦٥، ص٢ وثيقة ١٥ فى ١٣ محرم ١٢٦٦ هـ (٣٠ نوفمبر ١٨٤٩م) من ديوان تفتيش صحة مصر إلى ضابط المحروسة .

(٤) دفاتر معية سنية تركى، دفتر ٥٧، ص٧٨، وثيقة ٥٣٠ فى ١٧ ذى الحجة ١٢٥٠ هـ (١٦ إبريل ١٨٣٥م) أمر من الجناب العالى إلى حبيب افندى .

وفضـلاً عن كل ماسبق من عقوبات فقد كانت هناك عقوبة أخرى أشد وأخطر وهى عقوبة المتستر على أشخاص عند تعداد النفوس، فقد كانت الحكومة تعتبر ذلك العمل «خيانة للوطن وعداوة لها»، ولذا كانت تنزل بمرتكبها العقاب الصارم.(١)

يتضح من كل ماسبق أن الحكومة كانت تبذل قصارى جهدها للحفاظ على الصحة العامة من خلال تطبيق عدد من الإجراءات الصحية، وكان العقاب الصارم هو جزاء كل من يتهاون أو يقصر فى تنفيذ تلك الإجراءات.. ويمكن القول أن العقوبات الصارمة التى أنزلتها الحكومة بالمقصرين كان لها أثرها الفعال فى ألا يعود أولئك المقصرين إلى ماكانوا عليه من تقصير في تنفيذ الإجراءات الصحية، كما كان لها أثرها على غيرهم الذين أدركوا أنهم إذا أهملوا أو قصروا فى تنفيذ تلك الإجراءات فسوف ينالهم العقاب الشديد، ومن ثم فقد كان لتلك العقوبات أثرها الإيجابى على تقدم الصحة العامة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

---

(١) ابراهيم زكى: الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى في عهد الحملة الفرنساوية ومحمد على، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٨م، ص١٢٨ .

ملاحـق البحـث

ملحق رقم (١)

تأديب مخالفى أصول النظافة والطهارة بالضرب الخفيف

دفاتر ديوان خديوى تركى، دفتر ٧٦٤، ص١٦٤، وثيقة ٤٢٧ فى ١٢ صفر ١٢٤٦ هـ (٢ أغسطس ١٨٣٠م) من الديوان الخديوى إلى مأمور أشغال المحروسة .

عملاً بقرار المجلس الصادر بناء على اقتراح سامى افندى الذى جاء فيه أنه (إزاء ماتتمع به مصر من الأمن الشامل العام يجب أن تشمل النظافة والطهارة أيضاً طرقها وأزقتها إذ أن لذلك أثره العظيم فى مظهر المدينة وحالتها الصحية ولذا من المستحسن التنبيه على الناس بواسطة مشايخ الأثمان والمنادين بأن على أصحاب المنازل والدكاكين أن يكنسوا فى كل يوم الأماكن التى تجاه منازلهم ودكاكينهم وأن يرشوها بالماء وأن يعين لمراقبة النظافة والطهارة دوريات يكون لها أن تؤدب المهمل بالضرب الخفيف). فإن المجلس يوافق على هذا الرأى الحسن، ويطلب إليه إخطار الورش الميرية وما إليها بوجوب اتباع هذه الطريقة من حيث الكنس والرش والنظافة .

ملحق رقم (٢)

الحكم على أحد عساكر مكتب الصحة بالاشغال الشاقة لمدة ثلاثة أشهر مع وضع القيد الحديدى فى رجله لتفاضيه رشوة من أحد الباعه الجائلين

دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٧، ص٣٤، وثيقة ٩٤ فى ٢٠ صفر ١٢٦٧ هـ (٢٦ ديسمبر ١٨٥٠م) من تفتيش عموم الصحة إلى مجلس الصحة .

أن قواصين التبديل المندوبين من طرف الضبطية قد قبضوا على أحد عساكر مكتب صحة بولاق وهو أحد سيد أحمد وكان يأخذ دراهم من بعض نساء من البياعين الذين يقعدوا فى الطريق وعمل جرناله وحكم عليه بمعرفة حضرة بكباشية بلوكات الطلونيين بالمحروسة باتفاق من كان حاضر بمجلسه من الضابطان بمقتضى قانون العسكرية باستخدامه فى ترسانة بولاق ثلاثة شهور والقيد الحديد في رجله ونرد هذا الجرنال بالإفادة المسطرة لينظر فى الحكم، ويجرى مايرى موافق للأصول، وهذا مالزم، ومنوا بالإفادة ليعلم .

ملحق رقم (٣)

عقاب من يدفن ميتاً بدون توقيع الكشف الطبى عليه
بضربه ٢٥٠ سوطاً

دفاترمعية سنية عربى، دفتر ٦٣، ص٨٠٦، وثيقة ٢٧٨ فى ٢٨ رجب ١٢٦٧هـ (٢ مايو ١٨٥١م) من المعية السنية إلى محافظ الأسكندرية .

قضى القانون الصحى على الشخص الذى دفن ابنته المتوفاة فى القبور القديمة بضربه ٢٥٠ سوطاً وقد ظهر عدم حدوث مسألة الرشوة التى قيل أن حكيم المديرية أخذها فى نظير الإذن بدفن المتوفاة فى القبور المذكورة .

ملحق رقم (٤)

تهديد الجناب العالي لمدير ديوان المدارس بمحاكمته إذا لم يعتن بأمور الصحة والنظافة في المدارس

محافظ ديوان المدارس. محفظة ٢ أوامر، وثيقة ١٣٨ في ٢٣ رجب ١٢٦١ هـ (٢٨ يوليو ١٨٤٥م) من الجناب العالى إلى مدير المدارس .

أنه سيأتى من الأستانة من مأمورى الصحة عدة مأمورين ليفتشوا الأحوال الصحية والنظافة ويقفوا على أصول إجرائها وتطبيقها، فبادروا إلى الإعتناء بأمر النظافة حتى لايكون لهم مايقال لأنه إذا وجد ماينتقدونه من أمر النظافة فإن المسئولية تعود عليك ولن تفلت من أيدينا بل وأقيم عليك دعوى بالحقانية ويحكم عليك بحكم الجنحة الكبيرة، فلذلك أنذرك وأحذرك قبل وقوع مايقع .

ملحق رقم (٥)

عقاب كل من يتوفى ابنه بدون التطعيم ضد الجدرى بضربه مائة كرباج

دفاتر تفتيش عموم الصحة، دفتر ١٦٩، ص٧ وثيقة ٧ في ٢ صفر ١٢٦٦ هـ (١٩ ديسمبر ١٨٤٩م) من تفتيش عموم الصحة إلى مكتب باب الشعرية .

نفيسة بنت محمد عمرها شهور ٣ بخط الكردى بحارة العفش، السيده بنت ابراهيم الحاضر سكنها مرجوش نمرة ١٠ شياخة محمد الخضرى. البنتين المفيدين عنهم أعلاه كانوا وردت لهم إفادات من طرفكم أنهم ماتوا ولم جرى لهم دق الجدرى وكتب عنهم إلى الضبطية والآن وردت إفادة من الضبطية أنه جرى إحضار أباهم وصار مجازاة كل واحد منهم بماية كرباج كإفادة الضبطية ولزم ترقيمه بالإشعار .

ملحق رقم (٦)

تأديب ناظر معمل المنصورة بالضرب بالعصا لتقصيره فى اتباع إجراءات الحجر الصحى

دفاتر معية سنية تركى. دفتر ٨٥، ص٤٣، وثيقة ١٨٧ فى ٣ محرم ١٢٥٣ هـ (٩ إبريل ١٨٣٧م) أمر من الجناب العالى إلى مدير الدقهلية .

بتسليم الأمر الأفرنجى إلى الحكيم وتوصيته بالإهتمام بإزالة المرض المعدى الذى ظهر بالمنصورة بدون أن يعدى لسائر الناس، وتساعدونه فى ذلك، وتأديب ناظر معمل المنصورة بضربه بالعصا لتقاعسه فى إجراء الحجر الصحى على المعمل.

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة :

أ - الوثائق العربية :

١ - دفاتر معية سنية عربى.

م	رقم الدفتر	م	رقم الدفتر
١	٤٩	٦	٦٦
٢	٥٨	٧	١٠١ جـ٤
٣	٥٩	٨	١٨٨٣ أوامر
٤	٦١ جـ٤	٩	١٨٩٩ جـ٢
٥	٦٣		

٢ - دفاتر معية سنية تركى:

م	رقم الدفتر	م	رقم الدفتر
١	١٨	٦	٦٤
٢	٢٠	٧	٦٦
٣	٥٧	٨	٧١
٤	٥٩	٩	٧٦
٥	٦١	١٠	٥٣٤

٣ - دفاتر تفتيش عموم الصحة:

م	رقم الدفتر	م	رقم الدفتر
١	١٦٥	٣	١٦٩
٢	١٦٧	٤	١٧١

٤ - **دفاتر ديوان خديوى تركى .**

أرقام ٥٦٤، ٧٨٥، ٨٠٦ .

٥ - **دفاتر ديوان المدارس عربى:**

٨ جـ١ .

٦ - **دفاتر شورى المعاونة تركى :**

٧، ٢٨٤

٧- **محافظ الجهادية تركى (أوامر):**

محفظه ٥

٨ - **محافظ ديوان المدارس (أوامر)**

أرقام ٢، ٣، ٤ .

٩ - **محافظ ملكية تركى:**

محفظة ٢ .

ب - الوثائق الأجنبية :

F. o. 78 - 436- No, 219 from viscount ponsonby to viscount palmerston, Theropia, 7 th July, 1841 .

ثانياً: المراجع العربية :

١ - إبراهيم زكى : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى في عهد الحملة الفرنساوية ومحمد على، المطبعة العصرية بمصر، ١٩٢٨.

٢ - أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر فى عهد محمد على، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨م .

٣ - أندريه ريمون : ترجمة زهير الشايب: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧٤م .

٤ - سمير عمر ابراهيم: الحياة الإجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م .

٥ - صلاح العقاد : الجبرتى والفرنسيس، بحث منشور فى عبد الرحمن الجبرتى- دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م .

٦ - عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٣، مطبعة دار الجيل، بيروت، بدون.

٧ - محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٨م

٨ - محمود الشرقاوى: مصر فى القرن الثامن عشر، جـ١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٥٤م .

رقم الإيداع ٨٨٤٠ ١ /٩٨
الترقيم الدولى I.S. B. N
977 - 19 - 6705-3